«اننا قررنا أن نلتزم قرارات فاس، لقد سمعنا أن هنالك تحركاً اردنياً ـ فلسطينياً مشتركاً. الاردن بلد مستقل، والمنظمة هي الناطق الشرعي باسم الفلسطينيين. إن للاردن والمنظمة حريتهما وسيادتهما، لكنهما، ايضاً، عضوان في الجامعة العربية. لذلك، فان حرية الجانبين مقيدة، وسأطلب من الملك حسين وياسر عرفات اطلاعنا على خطة التحرك السياسي المشتركة بينهما. واذا كان هناك زيادة فانها ستشطب من الخطة» (**النهار**، ٢٨/٧/١٩٨٥).

وعلى الفور، رحب الاردن بالاعلان المغربي. وشدد الملك حسين على اهمية انعقاد القمة العربية قائلاً: «إن هناك قضايا عربية حيوية ملحة، على الامة العربية ان تجتمع لمعالجتها. ومن هذه القضايا العدوان الذي تشنه ميليشيات حركة ' أمل' ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان، والعدوان الايراني على العراق، وضرورة تمكين مصر من القيام بدورها في نطاق الجهود العربية المشتركة لخدمة قضايا الامة العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية».

وعن الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، اكد العاهل الاردني «أن الجانبين لن يقدما اسماء جديدة للأميركيين» (**وكالة الانباء الاردنية (بترا)**، عمان، ٢٨/٧/١٩٨٥).

أما الموقف السوري من دعوة الحسن الثاني، فتمثل بالرفض الشديد لفكرة انعقاد القمة الطارئة. وفي هذا الصدد، اعلنت الحكومة السورية، رسمياً، أنها قررت عدم حضور المؤتمر الاستثنائي. وجاء في بيان رسمي: «إن دعوة الحسن الثاني لعقد القمة تتعارض مع كل القواعد والضوابط المتعارف عليها بين الامم والشعوب بالنسبة لمثل هذا النوع من المؤتمرات، لأن المؤتمر الطارئ أو الاستثنائي يعني أن هناك احداثاً هامة برزت واستجدت وتستدعي السرعة في عقد المؤتمر ولا تحتمل التأجيل حتى ولو كانت هناك مواعيد لمؤتمرات عادية. ونحن لا نرى انه برزت أحداث جديدة هامة على الساحة العربية خلال هذه الفترة تستدعي عقد مؤتمر قمة عربي طارئ، كما أنه من المعروف أن مؤتمرات القمة تجري عادة في اطار وفاق عام بين الملوك والرؤساء العرب. إن الاصرار على الدعوة لعقد القمة الاستثنائية، رغم انعدام مبرراتها، انما يعني الدعوة الى مؤتمر محوري تقسيمي وليس تضامنياً. وهذا من شأنه أن يخدم اعداء الامة العربية، خاصة وان المطلوب من المؤتمر [هو] أن يعطي بعض اطراف العرب المتورطين في مخطط استسلامي مهين للامة العربية ويهدد مستقبلها بافدح الخسائر والاخطار. وبصورة واضحة، مطلوب تمرير اتفاق كامب ديفيد، ومباركة واعطاء الزخم للحلقة الجديدة والأخطر في نهج كامب ديفيد والمتجسدة في اتفاق عمان. إن سوريا، انطلاقاً من شعورها بالمسؤولية القومية ومع حرصها على قيام تضامن عربي فعال مؤهل للصمود في وجه اعداء الامة العربية، قررت عدم حضور المؤتمر الاستثنائي الذي يدعو اليه الملك الحسن الثاني. وهي اذ تتخذ هذا الموقف فانما تتمسك بخط الصمود الذي اكدته مؤتمرات القمة العربية السابقة، وتثق بان خط الاستسلام لن يستطيع أن يفرض نفسه على الحكومات والشعب العربي» (**البعث**، دمشق، **والسفير**، بيروت، ٢٩/٧/١٩٨٥).

وفي الجزائر، لاحظ المراقبون انه على الرغم من اعلان الحسن الثاني عن موعد القمة، فان الحكومة الجزائرية تجاهلت هذا الاعلان، في حين اكدت الكويت انها ستحضر المؤتمر شريطة أن يسبق ذلك لقاء لوزراء الخارجية العرب للتنسيق والاعداد لمؤتمر القمة (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢٩/٧/١٩٨٥). اما في القاهرة، فقد اشار متحدث باسم الخارجية المصرية الى أن مصر «ليست معنية مباشرة بأمر هذه القمة»، لكنه اعرب عن امل مصر في «أن يفضي مؤتمر القمة، في المقام الاول، إلى تسوية المنازعات العربية». واضاف: «ان القاهرة لن تطلب من أية دولة عربية طرح مسألة عودة العلاقات المصرية العربية. إن موقفنا يتمثل، من حيث المبدأ، في اننا لسنا المطالبين بعودة العلاقات» (**الاهرام**، القاهرة، ٢٩/٧/١٩٨٥).

وفي مجاملة واضحة للموقف السوري، أعلن لبنان، على لسان رئيس وزرائه، رشيد